| | Sana'a University Journal of Human Sciences | مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية |
|---|---|---|
| | Vol. 2 \| No. 1 \| Page 173 – 203 \| 2023 \| | https://jpurnals.su.edu.ye/jhs |

# حركات المشاكلة الصوتية في النحو العربي، دراسة وصفية

# The effectiveness power point developing Arabic calligraphy skills for eighth grade students in the Capital Municipality.

**Saleh Mohammed Saleh Ahmed**
*Researcher - Sana'a University - Yemen*

**صالح محمد صالح أحمد**
باحث –جامعة صنعاء


ISSN : 2958-8677

## الملخص :

يتناول هذا البحث **(حركات المشاكلة الصوتية في النحو العربي)**, وتشمل: حركات الجوار والمناسبة والنقل والإتباع والحكاية والتخلص من التقاء الساكنين, وهي حركات اقتضتها المناسبة الصوتية, تهدف إلى تحقيق التناسب والانسجام بين أجزاء الكلام, وليست حركة إعراب ولا بناء, وقد قام البحث على منهجٍ وصفيٍ تحليلي للحركات الصوتية وتتبع شواهدها وتحليلها, ويقع البحث في مقدمة وأربعة مطالب, تضمنت المقدمة أهمية البحث وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة, وتناول المطلب الأول: حركة الجر على الجوار, وتناول المطلب الثاني: الجزم والرفع على الجوار, وتناول المطلب الثالث: حركتي المناسبة والإتباع, وتناول المطلب الرابع: حركات التخلص من التقاء الساكنين والنقل والحكاية, وقد توصل البحث إلى جملةٍ من النتائج, منها:

1- بيّن البحث أهمية حركات المشاكلة الصوتية وقوتها، وأنها لا تقل أهمية وقوّة عن حركتي الإعراب والبناء؛ بل إنها قد تزحزحهما عن موقعهما؛ لتحل محلهما متى أُمِن اللبْس؛ لغرض المشاكلة الصوتية.

2- يرى الباحث إمكانية تقسيم حركات آخر الكلمة إلى ثلاث حركات: حركة إعرابية, وحركة بنائية, وحركة صوتية تتضمن: حركات الجوار والإتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين والنقل والحكاية.

**الكلمات المفتاحية:** المشاكلة – الحركات الصوتية– النحو– الجوار– المناسبة.

## Abstract

This research deals with (**Phonetic conformity *vowels in Arabic grammar*** ) and includes: the vowels of proximity , occasion, transfer, following, narration, and meeting of two quiescents, all of them are necessary for the phonetic proportionality, aiming to create conformity and harmony between speech parts; they are not a declension or structure ones.

The research was based on a descriptive approach, pinpointing phonemic vowels, tracing and analyzing their evidence, and attempt to interpret them in the light of phonemic proportionality and the data of modern linguistics.

The research is located in an introduction and four requirements.

The first requirement dealt with the vowels proximity in reduction, the second one dealt with the regularity and elision in proximity,the third one concerning the two vowels of proportionality and following, and the fourth one dealt with the vowels of getting rid of the meeting of two quiescents, transportation, and the narration.

The research reached a number of results, including:

1- The research showed the importance and strength of phonetic vowels conformity , and that they are no less important and powerful than the declension and structure vowels. it may even budge them from their position; to replace them when it is safe to be confused; For the purpose of phonetic conformity.

2- The researcher thinks the possibility of dividing the vowels at the end of the word into three ones: the declension vowel, the structure vowel, and the phonetic vowel including : the vowels of proximity, the following, the occasion, the elimination of the meeting of two quiescents, the transfer and the narration.

**Keywords**: conformity - phonetic vowels - syntax – proximity - proportionality .

**المقدمة:**

اللغة العربية كغيرها من اللغات بنية لغوية تتكون من مستويات لغوية, هي المستوى الصوتي, والمستوى الصرفي, والمستوى النحوي التركيبي, والمستوى الدلالي, وهذه المستويات متداخلة ويؤثر كلٌّ منها في الآخر, ومنها تأثير المستوى الصوتي في المستوى التركيبي, فاللغة العربية لغة تحرص على المشاكلة الصوتية حرصها على الإعراب؛ بل إنها –أحياناً– تضحي ببعض القواعد اللغوية من أجل التناسب الصوتي والانسجام الإيقاعي بين الأصوات المتجاورة.

**أسئلة البحث:**

س1 ما هي الحركات الصوتية؟ وما تفسيرها من خلال معطيات علم اللغة الحديث؟

س2 ما مدى تأثير التناسب الصوتي والجوار على القواعد النحوية؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة الحركات الصوتية التي تؤثر على حركتي الإعراب والبناء وتزيحها من مكانها, ودراسة شواهد هذه الظاهرة, ومحاولة تفسير هذه الشواهد الشعرية والآيات القرآنية تفسيرًا, يعتمد على التناسب الصوتي ومعطيات علم اللغة الحديث.

**أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في أنه يبين أهمية المشاكلة الصوتية, ويظهر بجلاء مدى تغلب الجانب الصوتي –أحياناً– على الجانب النحوي, مما يؤدي إلى الخروج عن القاعدة الإعرابية المعيارية؛ لغرض تحقيق التناسب الصوتي والانسجام الإيقاعي بين الأصوات المتجاورة.

**منهج البحث:**

اتَّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي للحركات الصوتية وتتبع شواهدها وتحليلها, ومحاولة تفسيرها في ضوء التناسب الصوتي ومعطيات علم اللغة الحديث.

**الدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولى:** التناسب الصوتي في الإعراب, للدكتور إبراهيم جميل محمد, الناشر: مكتبة المتنبي, وهو كتاب صغير يحوي تسعًا وتسعين صفحةً من القطع المتوسط, ويشمل خمسة فصول قصيرة, الفصل الأول: التناسب الصوتي في الحركة الإعرابية جاء في خمس صفحات وشمل ثلاثة نماذج فقط, هي: قوله تعالى: ﭽ ه ۀ ہ ہ ﭼ [البقرة: ٣٤], والنموذج الثاني: قوله تعالى: ﭽ پ پ ﭼ [الفاتحة: ٢], والنموذج الثالث: قوله تعالى: ﭽ ٹ ٹ ٹ ﭼ [المائدة:6]. الفصل الثاني: صرف الممنوع من الصرف, الفصل الثالث: الحذف, الفصل الرابع: ترجيح إعراب على آخر, الفصل الخامس: ترجيح عمل المصدر المنوَّن.

**الدراسة الثانية:** دراسة تناولت ظاهرة المشاكلة كونها ظاهرة عامة، فدرست المشاكلة بجميع جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، قام بها الدكتور عبد الحميد السيد في بحث له أعاد نشره في كتابه (دراسات في اللسانيات العربية)، وتقع هذه الدراسة في حوالي عشرين صفحة، تحدث فيها الباحث عن جوانب المشاكلة المختلفة في اللغة.

**الدراسة الثالثة:** ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية, ومواقعها في القرآن الكريم, د. فهمي حسن النمر, جاء الفصل الأول من الدراسة بعنوان: موقف العلماء من القول بالمجاورة, وخصص المؤلف الفصل الثاني للمجاورة في الدراسات النحوية, وأدرج تحته سبعة مباحث, هي: المبحث الأول: الجر على الجوار في النعت, المبحث الثاني: الجر على الجوار في التوكيد, المبحث الثالث: الرفع على المجاورة, المبحث الرابع: المجاورة في باب الجوازم, المبحث الخامس: المجاورة في باب التنازع, المبحث السادس: المجاورة في باب الإضافة, المبحث السابع: المجاورة في الأحوال والأزمنة. أما الفصل الثالث فكان عنوانه: المجاورة في المسائل التصريفية, وخصص المؤلف الفصل الرابع للمجاورة في القرآن الكريم, درس فيه شواهد المجاورة في القرآن الكريم.

**الدراسة الرابعة:** المشاكلة النحوية, د. حسين بو عباس, بحث منشور في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية, جامعة السلطان قابوس, تناول فيه الباحث المشاكلة كمفهوم استعمله النحاة في أبواب متعددة. جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث, الأول: مصطلح المشاكلة, الثاني: صور المشاكلة النحوية, الثالث: الإطار النظري للمشاكلة, ولم يتطرق الباحث في بحثه لحركات المشاكلة الصوتية.

ويظهر مما سبق أن هذه الدراسات تناولت ظاهرة المشاكلة والتناسب والمجاورة في اللغة أو في النحو بشكل عام, ولم تتخصص بدراسة حركات المشاكلة الصوتية في النحو, وهو ما قامت به هذه الدراسة, وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات ولا سيما في باب حركة الجر على الجوار.

**توطئة:**

تتجاور الأصوات والألفاظ والجمل في أثناء تركيبها اللغوي, فيؤثر بعضها في بعض, ما يؤدِّي إلى الخروج عن بعض القواعد النحوية المعيارية, ويظهر ذلك في الأصوات في أبواب الإدغام والإبدال والإمالة والإعلال وغيرها من الظواهر الصوتية, ويظهر في النحو والتركيب في أبواب الجر على الجوار والإتباع والمناسبة والحكاية وغيرها من الأبواب النحوية, إذ تسعى اللغة ونظامها إلى تحقيق التناسب والانسجام الصوتي, والمحافظة على أن تجري الأبواب على نمط واحد, وهو مبدأ عام تحققه اللغة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً, ولو جاء ذلك في بعض الأحيان على حساب قواعد الإعراب متى أُمِنَ اللَبْس [i]. ويجعل بعض الباحثين من ظواهر الإتباع والمناسبة نوعاً من المشاكلة النحوية[2], وهذا ما لا يراه الباحث؛ إذ يرى أن هذه الظواهر ظواهر صوتية, يكون التناسب الصوتي سبباً فيها, وتهدف إلى ما يهدف إليه التناسب من تخفيف وانسجام بين أجزاء الكلام. ويبدو أن معيارية النحاة القدماء واهتمامهم الزائد بالعلامة الإعرابية هو ما جعلهم يدرسون هذه الظواهر في أبواب النحو؛ لصلتها وارتباطها بحركة آخر الكلمة, أو ما يُسمَّى بالعلامة الإعرابية, فحركة (الجر بالجوار) –مثلاً– ليست حركة إعراب ولا بناء, وإنما هي حركات صوتية جلبتها المناسبة الصوتية [3].

وقد عرف الدكتور إبراهيم جميل محمد التناسب الصوتي بأنه: "إحداث مماثلة بين أصوات اللغة في

سياق لغوي واحد على مستوى الصوائت قصيرة أو طويلة, أو الصوامت أو الصيغ أو التراكيب, هذه المماثلة تؤدّي إلى تغيير بعض الصيغ بتغيير في بعض الصوامت أو الصوائت قصيرة أو طويلة, أو تغيير الحركة الإعرابية لتماثل حركة إعرابية أو غير إعرابية, أو حذف أحد عناصر التركيب ومكوناته, أو تغيير رتبة تلك العناصر بالتقديم والتأخير"[4].

**ويقصد بالمشاكلة هنا:** إحداث مماثلة بين الأصوات المتجاورة في آخر الكلمة ينتج عنها تغيير لحركة آخر الكلمة بإحلال حركة صوتية مناسبة لسياقها الصوتي مكانها, يؤدّي إلى الخروج عن القاعدة الإعرابية.

**المطلب الأول: حركة الجر على الجوار:**

الجوار والمجاورة لغةً: الملاصقة, والجار: الذي يجاورك[5], وفي المثل:(قد يُؤخَذ الجار بجرم الجار)[6]. واللغويون يوردون هذا المثل ليدلّلوا على أنَّ الشيء قد يُعامَل معاملة ما يجاوره لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه, ومرادهم من ذلك أن يُناسِبوا بين اللفظين المتجاورين وإن كان المعنى على خلاف ذلك, كما ناسبوا بين المتجاورين في غير اللفظ, يقول ابن هشام: "إن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره"[7].

ويُقصَد بالجرّ على الجوار هنا أن يكون عامل الجرّ ليس الإضافة أو حروف الجرّ، أو التبعية وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحروف الجرّ. وظاهرة المجاورة ظاهرة شائعة في كلام العرب, دعت إليها أسباب جمالية خالصة, لا صلة بينها وبين المعنى الوظيفي؛ خاصةً أنَّ العربية تحرص على التناسب الصوتي حرصها على الإعراب[8]. فحركة الجرّ على الجوار ليست حركة إعراب ولا بناء, وإنما هي حركة صوتية خالصة أُجتُلِبت لغرض التناسب الصوتي بين اللفظين المتجاورين, فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي, لا تعلق له بالمعنى النحوي[9]. فـ**(خربٍ)** في قولهم:**(هذا جحر ضبٍّ خربٍ)** –صفة للجُحر– فكان حقه الرفع ولكنه جُرّ لمجاورته المجرور, فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

وقد أثارت قضية الجر على الجوار جدلًا واسعًا، وتعددت فيها الآراء، وكثرت فيها الأقوال بين العلماء والدارسين قديمًا وحديثًا، فمنهم من منعها مطلقًا، كالزجاج(311هـ) الذي قال في جر (وأرجلِكم): "وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله"[10]، والنَّحَّاس(338هـ) الذي وصف رأي أبي عبيدة (210هـ) والأخفش(215هـ) القائل بجر (وأرجلِكم) على الجوار، بقوله: "وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الإقواء"[11]، والسيرافي(368هـ) [12]، وابن خالويه(270هـ) الذي يرى أن ذلك مستعمل في نظم الشعر وفي الأمثال للاضطرار ولا يحمل القرآن على تلك الضرورة[13]، ومن المنكرين أيضاً ابن جني(392هـ)[14], وابن الأنباري(577هـ)[15].

وتابعهم بعض المُحدَثين في إنكارها, ومنهم سعيد الأفغاني، الذي أنكر الجر على الجوار وعلق على عبارة: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ" قائلاً: "جملة أولع بها قدماء النحاة ومن بعدهم، ولا حجة لهم فيها من وجهين: الأول أن قائلها –إن وجد– مجهول، والثاني أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون, إذ العربي لا

يقف على متحرك، فمن أين علموا أن قائلها جر كلمة (خرب)؟ هذا والجر على الجوار ضعيف جدًا، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورات لا يحتج بها"[16]، والدكتور عباس حسن الذي رفض الجر على الجوار رفضاً قاطعاً وكرر القول عنه: "والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً"[17]، والدكتور فهمي النمر في كتابه (ظاهرة المجاورة في القرآن) الذي يقول: "وأنا أؤيد وأرجح رأي من منع على أساس أن الجرّ على الجوار لا ينبغي أن يكون في كلمات الله"[18]. وحجة هؤلاء المنكرين أن الجر على الجوار قليل، وشاذ لا يقاس عليه[19].

ومنعها بعض النحاة في العطف كالفخر الرازي(606هـ)[20]، وابن هشام الأنصاري(761هـ)[21]، وأجازها بعضهم في النعت فقط، كالطبري(310هـ)[22]، وأبي حيان(745هـ)[23], وحجة الذين منعوا الجر على الجوار في باب العطف أن العاطف يمنع التجاور[24].

ومن النحاة من أجازها مطلقاً كالأخفش(215)[25]، وابن زنجلة(403هـ)[26]، وأبي البقاء العكبري(616هـ)[27]، والسيوطي(911هـ)[28]، والشهاب الخفاجي(1069هـ), الذي ردَّ على منكري الجرّ على الجوار[29]، ومن المحدثين محمد الأمين الشنقيطي الذي أطال الحديث في هذه القضية ورد على الزجاج –وهو أحد المنكرين والرافضين الجر على الجوار – بقوله: "وإنكاره له –مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم– يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعاً كافياً. والتحقيق: أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين"[30]، ومنهم الدكتور عبد الفتاح الحموز, والدكتور محمد حماسة عبداللطيف, والدكتور عبدالحميد السيد, وغيرهم.

وقد اشترط الخليل(170هـ), أن يستوي المتجاوران في التعريف والتنكير, والتذكير والتأنيث, والإفراد والتثنية والجمع, فلا يجوز عنده:(هذان جُحرا ضبٍّ خربين)؛ لأن الضبّ واحد والجحر جحران[31]. أما سيبويه(180هـ) فهو يجيز الجرّ على الجوار سواء اتفق المضاف والمضاف إليه في الإفراد والتثنية والجمع أم لم يتفقا, فهو يجيز (هذان جحرا ضبٍّ خربين)[32], ويقول: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا هذا جحر ضبٍّ خربٍ، ونحوه"[33]، واشترط الفخر الرازي أمن اللبس[34]، ومثله ابن مالك(672هـ)[35] .

وقد نقل السيوطي أقوال العلماء في هذه القضية وتوسع فيها إلى غير باب الإعراب[36], وتبعه الشهاب الخفاجي الذي رد على منكري الجرّ على الجوار, وبيَّن "أنه كثيرٌ في كلام العرب نظماً ونثراً, ولا يختص بالنعت والتأكيد, إذ قد ورد في العطف كما أثبته النحاة, حتى عقدوا له باباً ... لكثرته, ولما فيه من المشاكلة" [37].

أما السيرافي وابن جني، فحجتهما في رفض الجر على الجوار أنه من باب النعت السببي, فأصل الكلام عندهما (هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، أو خربٍ الجحر منه) ففي (خرب جحره)– مثلاً–حُذف الجحر المضاف إلى الهاء, وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً, فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في خرب, فجرى (خرب) وصفاً على ضبٍّ – وإن كان في الحقيقة للجحر لا للضبِّ –على تقدير حذف المضاف, كما تقول:

مررت برجلٍ قائمٍ أبوه, فتجري (قائماً) وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل, لما ضُمِن من ذكره . (38)

وقد اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه السيرافي وابن جني بأن المثال:(هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، أو خربٍ الجحر منه) يلزمه أن يكون الجحر مخصصاً بالضبِّ, والضبّ مخصصاً بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضبِّ, فيكون تخصيص كل منهما متوقفاً على تخصيص الآخر. وهي مسألة لا توجد في كلام العرب, فلا يُقال: مررت بوجهِ رجلٍ حسنِ الوجهِ أو حسنٍ وجههِ, ويجب أيضاً في هذه المسألة إبراز الضمير لئلا يلتبس, ولأن معمول هذه الصفة لا يُتصرَّف فيه بالحذف لضعف عملها, فلا يصح القول: مررت برجلٍ حائضِ البنتِ؛ لأن الحيض لا يكون للرجل, وكذلك (الخرب) لا يكون للضبِّ[39]. أما ابن هشام فيردُّ تأويلهما معتمداً على مذهب البصريين الذي لا يجيز استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وإن أُمِن اللَبْس [40] .

ويؤيّد الباحث ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام في الردِّ على من تأوَّل هذه الظاهرة، ويرى أن جر المثال السابق على الجوار وحمله على الظاهر أولى من التقدير والتأويل والحذف, ولا شك أن في ما ذهب إليه المتأوِّلون شيئاً من التكلُّف, "ولو أن السيرافي وابن جني قصرا مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع, وعدم جواز القياس فيها, لكان أقرب وأيسر من هذا الغموض"[41].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي عكس ما يراه السيرافي وابن جني؛ إذ يرى أن النعت السببي ليس نعتًا, وإنما أُدرِج في باب النعت بسبب مطابقة هذا النعت الاسم السابق له من ناحية الإعراب, والتعريف والتنكير , وأن هذه المطابقة ترجع إلى ظاهرة لغوية صوتية, هي (المجاورة), فلما جاور الاسم السابق له المنعوت طابقه في الحركة, ويُمكِن تفسير النعت السببي كما فُسِّر القول المشهور(جحر ضبٍّ خربٍ). فمجاورة (خربٍ) للضبِّ أكسبته الجرّ وكان حقه الرفع, وهذا هو قانون (المشاكلة) الذي تستدعيه المجاورة [42] .

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن رأي من أنكر الجر على الجوار مطلقاً أو قصره في باب النعت, مردود بكثرة الشواهد الواردة في القرآن الكريم والشعر والنثر في النعت والعطف؛ ما يدل على أنه أسلوب عربي فصيح لا ينبغي رده أو وصفه بالغلط؛ لأنه قد ورد في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام وأسمى البيان، وورد في الشعر العربي الفصيح في شواهد كثيرة .

فمن شواهد الجر على الجوار في القرآن الكريم وقراءاته، في النعت قوله تعالى: **چئه ئو ئو ئۇ ئۇچ** [الإنسان: ٢١]، فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بجر (خُضْرٍ) و(إِسْتَبْرَقٍ)[43] على الجوار لكلمة (سُنْدُسٍ)[44] تحقيقًا للتناسب الصوتي بين الكلمات في سياقها.

ويذهب بعض النحاة في توجيه جرِّ كلمة **(خضرٍ)** على أنها نعت لـ**(سندس)** المجرور, وأما **(استبرق)** فهي مجرورة لأنها عطف نسق على**(سندس)**؛ فراراً من القول بجرّهما بالجوار. وهذا الرأي مرجوح, والراجح أن جرَّ كلمة **(خضرٍ)** إنما كان لجوارها كلمة**(سندسٍ)** المجرورة, وأنها نعت للثياب؛ لأن الخضر هي الثياب لا السندس؛ لقوله تعالى في موضع آخر: **چے ۓ ۓچ**[الكهف:٣١] ففي الآية أغنت قرينة (التبعية) وهي معنوية عن قرينة (المطابقة في العلامة

الإعرابية) وهي لفظية, وذلك لما أُمِن اللَّبْس؛ حيث إنه من الواضح أن الخضر الثياب لا السندس؛ والغرض من ذلك تحقيق المشاكلة الصوتية بين الأصوات المتجاورة[45] .

ومن الجرِّ على الجوار في باب النعت –أيضاً– قوله تعالى: **ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﭼ** [طه: ٨٠]. قُرِئَ **(الأيمنِ)** بالجرِّ على الجوار, وهي قراءة مروية عن أبي عمرو[46]؛ حيث أغنت قرينة التبعية وهي معنوية عن قرينة العلامة الإعرابية وهي لفظية, وذلك لما أُمِن اللَبْس؛ لأنَّ **(الأيمن)** كما هو واضح هو **(الجانب)** لا الطور, فلا يوجد طور أيمن, وطور غير أيمن, وإنما يوجد جانب أيمن للطور، فجُرَّت كلمة **(الأيمن)** على الجوار؛ تحقيقاً للمشاكلة الصوتية بين الكلمات في سياقها, والقرآن الكريم يحرص عليها حرصه على العلامة الإعرابية؛ لأنها مطلب من مطالب الأسلوب الأدبي, يقول الزمخشري(538هـ): "وقُرِئَ الأيمنِ بالجرّ على الجوار نحو: جحر ضبٍّ خرب..."[47].

ويردُّ أبو حيان قول الزمخشري؛ إذ يرى أن الجرَّ بالجوار شاذ وقليل, ولا يصح حمل القرآن عليه, والصحيح عنده أنه نعت لـ**(الطور)** لما فيه من اليُمن أو لكونه عن يمين ما يستقبل من الجبل[48].

ويرجح الباحث ما ذهب إليه الزمخشري بكون الجرّ في الآية على الجوار, فالأيمن صفة لجانب؛ وهذا ما تؤكّده قراءة النصب في قوله تعالى: **ﭽﭼﭽﭾﭿ** [طه:80]، وما ذهب إليه أبو حيان إنما هو فرار من القول بالجرِّ على الجوار.

ومنه قوله تعالى: **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ** [هود: ٨٤], وردت الآية بجرّ **(محيط)** لمجاورتها **(يوم)**؛ لأن المحيط هو العذاب لا اليوم؛ يقول العكبري: "ومن الجوار في الصفات قوله: **ﭽ ﮁ ﮂ**, واليوم ليس بمحيط, وإنما المحيط العذاب"[49], ويقول أيضاً: "ومحيط نعت ليوم في اللفظ, وللعذاب في المعنى"[50]. وهو على مذهب ابن جني وأبي سعيد السيرافي ومن تابعهما في هذه المسألة على حذف مضاف, أي عذاب يوم محيط عذابه, أو محيط العذاب[51] .

وهذا الرأي ضعيف خطَّأه أبو حيان وابن هشام كما مرَّ سابقاً, ويرى الباحث أن حمل النص القرآني على ظاهره احتراماً له, والقول بالجوار أولى وأجدر من التقدير والتأويل والافتراض في تخريجه, فرأْيُ ابن جني ومن تابعه لا يخلو من التكلُّف في تخريج الآية.

أما الجر على الجوار في العطف فمنه قوله تعالى: **ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ** [المائدة:6]. الشاهد الذي كان محل الخلاف بين الدارسين في هذه القضية (الجر على الجوار) في قراءة جر **(وأرجلِكم)**، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة[52]. وبحسب هذه القراءة فإن سبب الجر هو العطف على **(برؤوسِكم)** لفظًا ومعنى عند قوم؛ والجر على الجوار عند آخرين، أي العطف لفظًا دون المعنى؛ ووفقًا لذلك فقد اختلفت الآراء في حكم مسح الرجلين على التخريج الأول؛ فذهب بعض العلماء إلى وجوب المسح؛ وحجتهم أن الجر يقتضي عطف الأرجل على الرؤوس، فكما وجب المسح فيها وجب في الأرجل[53]، وقد روي ذلك عن ابن عباس، وأنس بن مالك والشعبي وأبي جعفر الباقر، وهو مذهب الإمامية من الشيعة[54]، وذهب ابن جرير الطبري (310هـ)إلى أن قراءتي النصب والجر كالروايتين وقد أفادتا الجمع بين المسح والغسل وأضاف "أَنَّ اللَّه عز ذكره أمر بِعموم مسح الرِّجلين

بالماء في الوضوء, كما أمر بعموم مَسح الوجه بالترب في التَّيمُّم, وإذا فعل ذلك بهما المُتوضِّئ كان مُستَحِقًّا اسم ماسحٍ غَاسلٍ؛ لأَنَّ غسلهما إمْرارُ الماء عليهما أو إصابتهما بالماء. ومسحهما: إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما. فإذا فعل ذلك بهما فاعلٌ فهو غاسل ماسح"[55]، وقال داود يجب الجمع بين المسح والغسل وهو قول الناصر للحق من أئمة الزيدية[56]، وروي عن أبي زيد الأنصاري أن المسح في كلام العرب يكون غسلاً، ويكون مسحًا، ومنه يقال للرجل إذا توضأ، فغسل أعضاءه بالماء: قد تمسح[57]، أما على التخريج الثاني (الجر على الجوار) فإن حكمهما هو الغسل؛ لأن العطف على الرؤوس هو في اللفظ فقط، أما المعنى فعلى غسل الوجه، وهذا ما جاءت به السنة النوية المطهرة، وهذا ما يميل إليه الباحث من الآراء؛ لأن الجر هنا لغرض التناسب الصوتي.

ومنه قراءة أبي جعفر وحمزة والكسائي لقوله تعالى: **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ** [الواقعة: ١٧ – ٢٢] بجر **(حورٍ عين)**[58]. فقد ذهب الفراء(207هـ)[59]، والطبري[60]، والعكبري[61]، إلى أن الجرَّ على الجوار, وأنها معطوفة على قوله: **(بأكوابٍ)**, فيكون الجرُّ على الإتباع في اللفظ وإن اختلف المعنى.

وقد ذهب الزمخشري إلى أنه قرئ بالجر "عطفًا على **(جنات النعيم)** وأن التقدير هم في جنات النعيم، كأنه قال: هم في جنات النعيم، وفاكهة ولحم وحور. أو على أكواب، لأن معنى **(يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب)** ينعمون بأكواب[62], وتبعه أبو السعود(982هـ)[63]، والآلوسي(1270هـ)[64].

ولا يتفق الباحث مع هذا الرأي الذي يرى أن العطف على **(في جنات النعيم)**؛ لأنَّه عطف بعيد، ولأن **(في)** تفيد الظرفية، ولا يمكن أن يكون المعنى (في حور عين)، كما لا يتفق مع مَن ذهب إلى أن العطف على **(أكواب وأباريق)** في المعنى؛ لأن الولدان لا يطوفون عليهم بالحور العين. ويبدو أن العطف على **(أكواب وأباريق)** في اللفظ فقط؛ فهو من باب الجر على الجوار؛ وأن **(حور عين)**، إما خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير (لهم حور عين)، أو معطوف في المعنى على الضمير في **(متكئين)**، وهو ما تؤيده قراءة الرفع، ويؤيده كذلك قوله تعالى: **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ** [يس: ٥٥ – ٥٦].

أما الشواهد الشعرية على هذه الظاهرة فهي كثيرة, ومنها في باب النعت قول امرئ القيس:[65]

**كَأَنّ ثَبِيْرَاً فِي عَرَانِيْنِ وَبلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ**

فـ**(مزمَّلِ)** نعت لكبير لا نعت للبجاد, وحقه الرفع؛ ولكنه خُفِض للجوار.

ومنه قول الأخطل :[66]

**جَزَى اللهُ عَنِّي الأَعوَرَينِ مَلَامَةً وَفَرَوة ثَفْرَ الثورةِ المتَضَاجِمِ**

فـ**(المتَضَاجِمِ)** صفة لـ**(ثَفْرَ)** إلا أنه خفضه على الجوار. ومنه –أيضاً – قول العجَّاج:[67]

**كأنّ نَسجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ**

بجرّ **(المُرْمَلِ)** على الجوار, لمجاورته **(العَنْكَبُوتِ)** التي هي مجرورة بالإضافة, وحقه النصب؛ لأنه نعت للنسج المنصوب لوقوعه اسماً لـ**(كأن)**, ولكنه جُرّ لمجاورته المجرور؛ ومنه قول الحطيئة :[68]

**فَإيَّاكُم وَحيَّةَ بَطنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُم بِسِي**

رُوي البيت بجرِّ **(هَمُوزِ)**, وكان حقه النصب؛ لأنه صفة لقوله **(حيَّةَ)** المنصوب, ولا سبيل للجر إلا الجوار.

ومن الجر على الجوار في باب عطف النسق, قول زهير :[69]

**لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ**

فخفض **(القَطْرِ)** على الجوار, وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على **(سَوَافِي)**, ولا يكون معطوفاً على **(المُورِ)** وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه.

وقول الفرزدق:[70]

**وَلَكِنّ عَدْلاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ**

فـ**(هَاشِمِ)** في البيت معطوف على **(بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ)** لا على **(مَنَافٍ)**, وإنما كُسِرَ للجوار.

فالجرّ في كل الأبيات السابقة هو على الجوار على الأرجح؛ مراعاةً للتناسب الصوتي والمشاكلة الصوتية بين الكلمات المتجاورة؛ وتحقيقاً للموسيقى الصوتية في الشعر.

وقد ورد الجرّ على الجوار في النثر, ومنه مثالهم المشهور: **(هذا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ)**, ومنه أيضاً قولهم:**(ماءُ شنٍ باردٍ)**[71], فالـ**(شن)** القربة الخلقة[72], ومن هنا فإن بارداً لا يكون وصفاً للقربة, وإنما هو وصف للماء, و**(ماءُ)** مرفوع؛ لأنه خبر لمبتدإ محذوف؛ فكان من حق **(بارد)** أن يكون مرفوعاً مثله؛ لأنه وصف له, ولكنه جرّ لمجاورته **(شنٍ)** المجرور بالإضافة؛ وذلك لصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم, ورغبةً في المشاكلة والتناسب بين الحركات المتجاورة.

ويستغرب الباحث أن يجد بعض النحاة يردُّ الجرّ على الجوار على كثرة شواهده, ويرى أن لا حرج في اعتماد هذه الظاهرة؛ بل هي من وجوه شجاعة العربية, وإحدى الظواهر التي تدلُّ على سعة العربية وحركتها, وعدم ضيقها وجمودها, و"لقد بذل النحاة والمُعربون جهداً كبيراً في تأويل هذه المسائل, وصبّها في قوالب توافق مقاييسهم, وأسرفوا في ذلك متأثرين بنظرية العامل التي تقوم أساساً على الاهتمام بالعلامة الإعرابية"[73]؛ ولرفضهم مجيء العلامة الإعرابية (الكسرة أو ما ينوب عنها) في الجرِّ على الجوار بدون عامل الجرِّ.

ومع أنَّ (نظرية العامل) لا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية ودراستها, "ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغةً تخضع لظواهر إعرابية كما هو الحال في اللغة الألمانية"[74], كما أن النظرية التوليدية التحويلية نوَّهت بأهميتها وصلاحيتها للدرس النحوي الحديث[75]؛ إلا أنها وحدها لا تكفي لبيان المعنى النحوي, وإنما يتوقف بيان المعنى النحوي على مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية التي تتضافر جميعاً من أجل كشف اللَبْس عن المعنى, ومتى أُمِن اللَبْس في المعنى فإن بعض القرائن قد يغني عن بعضها الآخر[76]. والعلامة الإعرابية إحدى القرائن التي تُعِين على بيان هذا المعنى؛ لذا ينطبق عليها ما ينطبق على القرائن الأخرى من جواز الترخص فيها بشرط أمن اللَبْس وفهم المعنى.

وفي ضوء نظرية (القرائن اللغوية) و(التناسب الصوتي), يمكن تفسير هذه الظاهرة, ففي المثال المشهور(هذا جحر ضبٍّ خربٍ), الخرب هو الجحر لا الضبُّ, فلا يوصف (الضبّ) بأنه خرب, فالمعنى

واضح وأمْنُ اللَبْسِ متحقق, وعليه فقد أغنت قرينة (التبعية) وهي معنوية, عن قرينة (المطابقة) في العلامة الإعرابية وهي لفظية, وكان الداعي إلى ذلك داعياً موسيقياً جمالياً هو المشاكلة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية, وهذه المشاكلة لا تتحقق بوجود العلامة الإعرابية[77], فقد عُدَّت المشاكلة بين حركة الاسمين أهم من المحافظة على القاعدة الإعرابية.

فحِرْصُ اللغة العربية على التناسب الصوتي, بما فيه من موسيقى وتناغم وانسجام بين الأصوات المتجاورة؛ أدَّى إلى التضحية بقيمة العلامة الإعرابية؛ والذي سوَّغ ذلك هنا وأجازه هو أمْنُ اللَبْس؛ لأن اللغة العربية "تنظر إلى أمن اللَبْس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة المُلْبِسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"[78]. وقد وردت إشارات من علمائنا القدامى إلى ذلك, يقول الرضي: "وقد يُوصَف المضاف إليه لفظاً، والنعت للمضاف، إذا لم يُلْبِس؛ ويُقال له الجرّ بالجوار..."[79], ويقول الزجاج:" فتركوا الرفع في خرب، وجرُّوه حرصاً على المطابقة"[80].

وتحاول الباحثة نبال نزّال تفسير الجرِّ على الجوار تفسيراً صوتياً بعيداً عن نظرية القرائن والتناسب الصوتي؛ إذ ترى أن مبدأ (الجذب) بين الحركات الإعرابية في الكلمات المتجاورة يُفسِّر الجرَّ بالجوار صوتياً؛ حيث تجذب الحركةُ الإعرابية الحركةَ الإعرابية المجاورة لها, وليس ذلك من قبيل التناسب الصوتي, والشكل الآتي يُوضِح قانون(الجذب) كما تراه الباحثة:[81]

**چڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ** [الرحمن:35] نارٍ ونحاسٍ

تأثير جواري  جذب للحركة الإعرابية

وإذا كان الباحث يتفق مع الباحثة في أن الذي حدث تأثير جواري, وأن الحركة أثّرت في مجاورتها؛ فإنه يرى أن هذا الجذب إنما حصل لغرض وبشرط, فالغرض هو التناسب الصوتي بما فيها من موسيقى وتناسب, فاللغة لا تضحي بالعلامة الإعرابية جُزافاً, وإلا كان ذلك الأمر عبثاً, أما الشرط فهو أمن اللَبْس ووجود قرائن أخرى تعين على فهم المعنى, ولو كان الأمر كما تقول الباحثة لجذبت إحدى الحركتين الأخرى في نحو: ضرب محمدٌ زيداً للتأثير الجواري,

ولكن لما خيف اللَبْس هنا, حافظ المتكلم على العلامة الإعرابية.

فظاهرة الجرِّ على الجوار دعت إليها أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين المعنى الوظيفي؛ خاصةً أن العربية تحرص على الانسجام الصوتي حرصها على الإعراب[82] .

ويخلُص الباحث إلى تأكيد الجر على الجوار ويضم صوته إلى صوت القائلين بوجود هذه الظاهرة في العربية للأسباب الآتية:

1-كثرة أمثلة هذه الظاهرة وشواهدها في الشعر والنثر والقرآن الكريم وقراءاته, التي يعضد بعضها بعضاً, ويقوّي بعضها بعضاً.

2-الجرّ على الجوار مذهب جمهور العلماء وفي مقدمتهم الخليل، وسيبويه، وابن مالك، وابن هشام، والكوفيون وغيرهم.

3-أن منكري هذه الظاهرة أنكروها أو تأوَّلوها لمَّا وجدوا الكلمة مجرورة دون عامل الجرِّ, فافترضوا

أن ذلك من قبيل الضعف والخروج عن القواعد, ومن ثَمَّ يجب صون اللغة والقرآن الكريم عنه, فردُّوه أو بحثوا له عن تأويلات أخرى, فهذه الظاهرة من الظواهر التي تُؤكِّد سعة العربية وحيويتها وشجاعتها.

4-القول بالجرِّ على الجوار في اللغة والقرآن الكريم, هجراً للتمحُّل والتكلُّف, واحتراماً لظاهر النص, والبعد عن التأويل والتقدير (83) .

5-أن معارضي هذه الظاهرة كثيراً ما يعودون إلى القول بها, إذا لم يجدوا للقراءة مخرجاً آخر, وفي مقدمتهم ابن جني الذي يقول في قراءة (المتينِ) بالجرّ: "أراد الرفع وصفاً للرزاق, إلا أنه جاء على لفظ القوّة لجوارها إياه على قولهم هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[84], ومنهم السيرافي الذي يقول في الجزم بالجوار "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم, كما قالوا: هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[85].

**المطلب الثاني: الجزم والرفع على الجوار:**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط, والجواب مجزوم بمجاورته فعل الشرط المجزوم, كما في قوله تعالى: **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ چ**[الفرقان: ٦٨ – ٦٩]. فقد جُزِم (يفعل) باسم الشرط (مَنْ) وجُزِم (يلق) لمجاورته (يفعل), وجُزِم الفعل (يضاعف) على البدل لمجاورته الفعلين: (يفعل, ويلق), وكان أبو علي الفارسي (377هـ) ينشد في مثل ذلك:

**قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ**[86]

ومن العجيب أن نجد السيرافي الَّذي أنكر الجرّ بالجوار على كثرة شواهده وتأوَّله أنه من قبيل النعت السببي, يُجوِّز الجزم على الجوار, بقوله: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم, كما قالوا: هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[87].

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بجزم جواب الشرط على الجوار لفعل الشرط, أن فعل الشرط ملازم للجواب لا ينفك عنه, فلما تلازما حُمِل عليه في الجزم, فكان مجزوماً مثله, كما جرّوا كثيراً من الكلمات على الجوار[88] .

وقد ردَّ ابن مالك على الكوفيين بأن الخفض على الجوار خاص بالأسماء, ثم إنه لا يكون إلا مع الاتصال, وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال. فعُلِم أنه ليس مجزوماً على الجوار[89] .

ويرجح الباحث رأي البصريين في أن جواب الشرط مجزوم بالأداة أو بالأداة وفعل الشرط[90], فلما أمكن حمل جزم جواب الشرط على هذا, فلا داعي للقول بالجزم على الجوار.

وقد أثبت بعض النحاة الرفع على الجوار, خلافاً لجمهور النحاة؛ مستدلاً بقول المتنخل الهذلي:[91]

**السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُهَا  مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ**

فـ**(الفُضُلُ)** صفة لـ**(الهَلُوكِ)** فحقه الجرّ, إلا أنه ارتفع بمجاورة **(الخيعلُ)** كما أنهم خفضوا على المجاورة فقالوا: هذا جحر ضبٍّ خربٍ[92]. ولا يجيز جمهور النحاة الرفع على الجوار, أما رفع**(الفُضُلُ)** في البيت فمحمول عندهم على المحل؛ لأنه صفة لـ**(هلوك)** كما تقدم, وهو كثير وسائغ عند جمهور النحاة [93] .

ويرجح الباحث هنا رأي الجمهور؛ لقلة شواهد هذا الباب, بعكس شواهد الجرّ بالجوار, ويُمكن تخريج بعض القراءات التي وردت في هذا الباب في ضوء نظرية القرائن اللغوية والمشاكلة الصوتية، دون الحاجة إلى القول بالرفع على الجوار, ومن ذلك قراءة أبي سعيد الخدري والجحدري برفع **(مؤمنان)** في قوله تعالى : **چہ ہ ہچ** [الكهف:٨٠]. وهي قراءة شاذة[94]. وقد تكلَّف النحاة وتعسَّفوا في تخريج الآية على أن في **(كان)** ضمير الشأن محذوف وهو اسمها, والجملة المكوَّنة من المبتدأ وخبره (أبواه مؤمنان) في محل نصب خبر كان[95]، وأجاز بعضهم أن يكون (مؤمنان) على لغة بلحارث بن كعب[96]. ففي الآية تضافرت قرائن: البُنية والرتبة والتضام, فأُمِن اللَبْس وأُهدِرت العلامة الإعرابية؛ لأجل المشاكلة الصوتية بين الاسم وخبره[97]. وعلى ذلك يُمكن تخريج قول الراجز :[98]

**إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المجْدِ غَايَتَاهَا**

فقد أغنت قرائن: البنية والرتبة والتضام في قوله**(أَبَا أَبَاهَا)** فأُمِن اللَبْس, وتمَّ التضحية بالعلامة الإعرابية؛ لتحقق الكلمة نسقاً صوتياً في سياقها, وتُشاكل الكلمتين السابقتين لها **(إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا)**. وإن ذهب النحاة إلى تخريج البيت الشعري على لغة بلحارث بن كعب؛ إلا أنه قد يكون سبب اختيار الشاعر لهذه اللغة في هذا الموطن هو المشاكلة الصوتية مع أمن اللَبْس, وكذلك يُمكن القول في (غايتاها) أنها جاءت بالألف؛ لتُشاكل **(أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا)** لما أُمِن اللَبْس.

ويمكن أيضًا تخريج القراءة السبعية المشهورة **چئه ئو ئو ئۇ ئۇچ** [طه: ٦٣]. بتشديد **(إنَّ)**[99], في ضوء نظرية القرائن اللغوية والمشاكلة الصوتية, وقد ذهب النحاة في تخريج الآية تخريجات منها :[100]

1. أنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم الذين يجعلون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً.
2. أنّ (إنَّ) هنا بمعنى نعم.
3. الألف في (هذان) هي ألف اسم إشارة, وألف التثنية محذوفة وجوباً لالتقاء الساكنين, ولذلك لم تُغيَّر الألف عن لفظها.
4. ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الأصل في اسم إنَّ الرفع, وأنها جاءت هنا على الأصل الذي ينبغي أن يكون[101].

ويُمكن تخريج القراءة السابقة في ضوء المشاكلة الصوتية ونظرية القرائن، ففي قوله تعالى: **چئو ئو ئۇ ئۇچ** [طه: ٦٣], تضافرت قرائن البُنية والتضام والرُتبة فأُمِن اللَبْس, فأُهدِرت القرينة اللفظية، وهي العلامة الإعرابية؛ لغرض المشاكلة الصوتية بين الكلمات المتجاورة **چئو ئۇ ئۇچ** والقرآن يحرص عليها حرصه على العلامة الإعرابية؛ لأنها مطلب من مطالب الأسلوب الأدبي, "كما استعان القرآن بها على تأكيد المعنى بوفاء الإيقاع وكماله الموسيقي الذي تحقق بصوت المد (آ) في (هذان), ولا يتحقق بالحيف عليه وانتقاصه بالصوت (أي) في (هذين)[102].فالمشاكلة الصوتية بما فيها من موسيقى وتناغم وانسجام بين الأصوات المتجاورة, تتطلب هذه الصيغة (هذان), ولا تأبه لمخالفتها لقواعد النحاة الذين يعنيهم الشكل والقالب دون ما وراء ذلك من جمال ولطائف وإشارات . [103]

## المطلب الثالث: حركات الإتباع والمناسبة:

### أولاً: حركة الإتباع:

يتمّ الإتباع بين الصوائت القصيرة؛ حيث تؤثّر الحركة في الحركة المجاورة لها لتكون مثلها. وفي بعض الأحيان تكون الحركة المتأثرة حركة إعراب يتم طرحها؛ لتحلَّ محلَّها حركة صوتية جديدة, هي (حركة الإتباع), ومن ذلك قول الشاعر:[104]

**اِضْرِبِ السَاقَينِ إمّك هَابِلُ**

بكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة، وفيه إخلال بإعراب المبتدأ؛ لتتحقق بذلك المشاكلة الصوتية بين الصوتين[105].

ومن ذلك قراءة الحسن البصري, وزيد بن علي **(الحمدِلله)** بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام التالية لها[106]. وقد وصف ابن جني هذه القراءة بالشذوذ في القياس والاستعمال, ثم يحاول تخريجها على أن **(الحمد لله)** كَثُرت في كلام العرب حتى شبّهوهما بالجزء الواحد, أو المبتدأ والخبر؛ ولذلك أتبعوا أحد الصوتين الآخر؛ كراهة أن يخرجوا من ضمٍ إلى كسر, فأتبعوا الكسرة الكسرة فصارت**(الحمدِ لِله)** مثل: إبِل, وإطِل [107] .

وذهب العكبري إلى تضعيف هذه القراءة؛ لأن كسر الدال لكسرة اللام فيها إتباع الإعراب للبناء, وفيه إبطال للإعراب, وذهاب للعلامة الإعرابية [108] .

ويفضل ابن جني والزمخشري قراءة الضم في **(الحمدُ لُله)** بضم اللام لضمة الدال وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[109] على قراءة**(الحمدِلِله)** بكسر الدال لكسرة اللام؛ لأن فيها إتباع حركة البناء لحركة الإعراب, وليس العكس؛ لقوّة حركة الإعراب وضعف حركة البناء, ففيها إتباع الأضعف للأقوى[110] .

وقد بنى الزمخشري وابن جني تفضيلهما قراءة الضم على أساس معياري, هو قوّة الحركة الإعرابية وضعف حركة الإتباع, وليس على السماع الذي يقف في جانب قراءة الكسر؛ لكونها أقوى سنداً وروايةً. وكل ما قاله النحاة في هذه القراءة: "إنما هو التماس الأسباب والمعاذير لضياع العلامة الإعرابية, التي ضحت اللغة بها لأجل المناسبة الصوتية"[111].

ففي **(الحمدِ لِله)** تضافرت قرائن التبعية والرتبة والتضام على وضوح المعنى وأمن اللَبْس؛ لذلك تمَّ طرح العلامة الإعرابية وضحت بها القراءة؛ لأجل المشاكلة الصوتية وما تحققه من انسجام صوتي بين الأصوات المتجاورة, وقد فطن لذلك ابن جني بقوله:: "فلما اطَّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتْبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا من مبتدإٍ وخبر, فصارت (الحمدُلُله) كعُنُق وطُنُب, و(الحمدِلِله) كإبِل وإطِل"[112], ويقول أيضاً: "وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلّوا بالإعراب"[113].

ومثلها قراءة أبي جعفر والأعمش قولَه تعالى: **چ ہ ہ ہ ہ چ** [البقرة: ٣٤], بضم التاء إتباعاً لضمة الجيم (للملائكةُ اسجُدوا)[114], ولم يفصل بينهما سوى ساكن, وهو عند اللغويين حاجز غير حصين, أما همزة الوصل فلا أثر لها في النطق عند الوصل.

وقد خطَّأ الزجاج، والنحاس، والعكبري القارئ أبا جعفر, ووصفوا القراءة باللحن والخطأ, ووصفوا القارئ بالوهم في قراءتها)

[115], وتابعهم في ذلك ابن جني والزمخشري اللذان يصفان القراءة بالضعف؛ لأنه لا يجوز –عندهما– "استهلاك حركة الإعراب بحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة" [116].

وما قاله النحاة في هذه القراءة أمر غير مقبول؛ لأنها قراءة قارئ مجيد هو أبو جعفر أحد القراء العشرة المشهورين ومن المعلوم أن "القراءة سنة متبعة"[117] مأخوذة بالتواتر, وكان الأولى بهم أن يقبلوا القراءة ويحاولوا تخريجها دون اتهام لها ولا للقارئ, كما فعل أبو حيان الذي دافع عن القراءة والقارئ, ورأى أنها جاءت على لغة (أزد شنوءة)[118]. وسواء أكانت لغة أم قراءة فإن الحركة الإعرابية أُسقطت بسبب الإتباع, وقد قصد به هنا المشاكلة الصوتية, وتناسق الحركات الصوتية المتوالية، وهذا مطلب أدبي يُضحى من أجله بالحركة الإعرابية, حتى أن بعض اللهجات تجعله من خصائصها[119] .

وكما يتم طرح العلامة الإعرابية والتضحية بها؛ لغرض التناسب الصوتي, متى أُمِنَ اللَبْس –كما في الأمثلة السابقة–, فإن حركة البناء ليست بمنأى عن ذلك؛ حيث يتم طرحها وإسقاطها لتحل محلها حركة الإتباع, ومن ذلك قراءة أبي السمّال بضم لام **(قُلُ)** إتباعاً لحركة الضمة قبلها في قراءته لقوله تعالى: **چ ج ج چ چ** [الكهف: ٢٩][120]. وقراءة الحسن البصري بفتح الواو في **(لَوَ)**[121] إتباعاً لحركة اللام قبلها في قوله تعالى: **چڦ ڦ ڦ ڦ ج ج چ ج ج چ چ** [التوبة:42].

ومنه إتباع حركة ضمير الغائب إذا سُبِق بياء أو بكسرة فإنه يُكسَر, فأصل الضمير المفرد (هو), وهو يبقى على حاله إذا كان منفصلاً نحو قولك: هو مجتهد. وعند اتصاله بحرف أو باسم فإن الحركة المزدوجة (وَ) تسقط وتبقى الهاء المضمومة. أما إذا سبقته حركة كسرة قصيرة أو طويلة أو شبه الحركة (الياء الساكنة) فإن حركة الهاء تصبح كسرة, وكذلك القول في اتصاله بضمير الغائب الجمع المذكر (هُم), وجمع المؤنث (هُنَّ), والمثنى(هما)[122]. يقول سيبويه: "الهاء تُكسَر إذا كان قبلها ياء أو كسرة" [123].

**ثانياً: حركة المناسبة:**

من الحركات الصوتية **(حركة المناسبة)**, فقد لاحظ النحاة أن "موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام, أي بحسب القاعدة, ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تناسبه, ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها"[124]، وذلك نحو قولك: هذا كتابي. فكتابي خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها حركة المناسبة لأجل الياء.

فالكسرة التي على الباء لا يمكن تفسيرها إلا أنها حركة صوتية أُجتُلِبت لتناسب الياء (الكسرة الطويلة بعدها), فهما من قبيل واحد, فحركة المناسبة ليست إلا من قبيل المماثلة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة[125] .

وقد سجل النحاة تحت حركة المناسبة حركة واحدة هي الكسرة قبل ياء المتكلم. وقد أضاف الدكتور تمام حسان عدداً من حركات المناسبة في مواقع أخرى هي:[126]

1. بناء الفعل الماضي على الضم لاتصاله بواو الجماعة في نحو: ضربوا, وكتبوا. ومنه في كتاب الله قوله تعالى:**چ ڈ ژ ژ ڑڑچ** [البقرة: ٢٠].

2. تحريك لام الفعل المضارع, وفعل الأمر بالضم عند إسنادهما إلى واو الجماعة, نحو: يضربون, ولن يضربوا, ولم يضربوا, واضربوه. ومنه في كتاب الله قوله تعالى:**چئې ئې ئى ئى ئد ى ىچ** [البقرة: ٢٤].

3. تحريك لام الفعل المضارع, ولام فعل الأمر بالكسر عند إسنادهما إلى ياء المخاطبة, نحو: تضربين, ولم تضربي, ولن تضربي, واضربي. ومثاله من كتاب الله قوله تعالى چ ٱ ب ب بچ [مريم: ٢٦].

4. تحريك أواخر الأفعال المضارعة, والماضية, والأمر, بالفتح عند إسنادها إلى ألف الاثنين, نحو: ضربا, يضربان, لن يضربا, لم يضربا, اضربا. ومثاله أيضاً(فاستقيما) و(تتبعان) في قوله تعالى: چ ٻ پ پ پ ڀ ڀچ [يونس: ٨٩].

5. الفتحة الدالة على الألف المحذوفة من آخر الفعل المعتل الآخر بالألف, في نحو: يسقَون, يرضَون. ومنه (يخشَون)، في قوله تعالى: چ ى ى ئج ئح [الملك: ١٢].

6. ومن ذلك أيضاً تحريك عين الكلمة في الأسماء الستة (أب –أخ –حم –فو –ذو –هن) بحركة تتجانس مع علامات الإعراب (الألف, والواو, والياء)؛ ففي الرفع تكون العين مضمومة لمناسبة الواو (أبُوك), وعند النصب تكون العين مفتوحة لمناسبة الألف (أباك), وعند الجر تكون مكسورة لمناسبة الياء (أبيك)(127). ومنه(أخوه) و(أبينا) و(أبانا)، في قوله تعالى: چڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گچ [يوسف: ٨].

7. ويضيف الباحث حركة أخرى, وهي فتحة آخر الاسم المنادى المندوب المبني على الضم, في مثل: واصخرا, واصخراه, فالمندوب هنا (صخرا) منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره حركة المناسبة في محل نصب. وكذلك المضاف إليه المتصل به ألف الندبة في المندوب المضاف, في مثل: واحر قلباه, أو واحر قلبا, فقلبا مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها حركة المناسبة.

**المطلب الرابع: حركات التخلص من التقاء الساكنين والنقل والحكاية:**

**أولاً: حركة التخلص من التقاء الساكنين:**

تسعى اللغة العربية كغيرها إلى التخفيف في النطق والابتعاد عن الثقل، واجتماع ساكنين هو من باب الثقل الصوتي؛ لذلك فإن اللغة العربية قد تخلصت منه بالحركة، سواء الكسرة أو الفتحة أو الضمة. والذي يعني البحث من هذه القضية هو التخلص من التقاء الساكنين بالحركة لا بالحذف؛ ولأن الأخير–وإن تناوله القدماء تحت باب التقاء الساكنين[128]–إلا أنه في الحقيقة الصوتية ليس اجتماع ساكنين, بل هو اجتماع صائت طويل (ما يسمى بحرف المد) بساكن, فيستحيل النطق إلا بحذف الصائت الطويل، ولهذا فإن دراسته خارج نطاق بحثنا.

تناول القدماء مسألة التخلص من التقاء الساكنين وممن تناوله سيبويه، في: (هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين)[129]، ومكي بن أبي طالب القيسي(437هـ) في (الاختلاف في اجتماع الساكنين)[130]، و خلاصة

كلام القدماء أ ن الكسرة هي القياس[131] والأصل[132]، والقانون [133] في التخلص من التقاء الساكنين، وهذه هي القاعدة المطردة في القرآن الكريم، مالم يكن الساكن الأول واوًا أو ميمًا أو مسبوقًا أو متبوعًا بضم، أو واقعًا بين مضمومين. ومن ذلك قوله تعالى: **چ ٱ ب ب چ** [البقرة: 25]، و **چھ ہ ہ ہ چ** [البقرة:124]، **چٹ ٹ چ** [البقرة:203]، و **چ ڤ ڤ چ** [البقرة:217]، و **چتى تي چ** [البقرة: 256]، **چچ چ چ** [البينة:1]، فلا خلاف في وجوب كسر الساكن الأول في هذه المواضع وعشرات المواضع غيرها.

ومما يدل على أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين تحريكُ النون الساكنة في (مَنْ)، و(مِنْ)، ففي الأولى تُحرك بالكسرة في (مَنِ القوم؟)؛ لأن ذلك هو الأصل وفي الثانية تحرك بالفتحة في (مِنَ الله) و(مِنَ الذين)؛ فرارًا من ثقل توالي الكسرتين والسبب عند سيبويه هو أن الفتحة أخف، وفتحها مع الألف واللام لأنها كثرت في كلامهم فهي تدخل في كل اسم وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأينَ وكيفَ؛ فإذا جاء بعد الساكن ألف دون لام كـ(مِنِ ابنِك) و(مِنِ امرِئ) كان الأكثر والأجود كسرها[134]. أي، أنها بالكسر عادت إلى الأصل يضاف إلى ذلك المناسبة الصوتية للكسرة قبل الساكن وبعده. ومما يدل على أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين تحريك الساكن عند ما يقف المتكلم ليتذكر تكملة الكلام يقول سيبويه: "ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالا، فيمد قالَ، ويقولو، فيمد يقولُ، ومن العَامِي فيمد العام، سمعناهم ...فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا. سمعناهم يقولون: إنه قدِي في قدْ، ويقولون: ألِي، في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه. وسمعنا من يُوثَق به في ذلك يقول: هذا سيفُني، يريد سيفٌ، ولكنه تذكر بعدُ كلامًا ولم يرد أن يقطع ذلك اللفظ، لأن التنوين حرف ساكن، فيكسر كما تكسر دال قدْ" [135].

ويذكر بعض الدارسين أن السبب في اعتبار الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لكون "الحرف الساكن خفيفًا خاليًا من الحركة كان أقرب الحركات إليه أضعفها صوتًا وأخفاها حسًا ذلك هو الكسر، لأنه لا يحتاج إلى انفتاح التجويف الفموي، ولا إلى الشفتين –كشأن الفتح والضم–ولأن الكسر يضيق معه مجرى الهواء جدًا، ومن ثم ضعفت جهارته عن الفتح والضم، وصار بخفائه أقرب إلى السكون"[136].

و"لأجل هذه المناسبة الصوتية بين الكسر والسكون كان وصل حرف الروي في القوافي المجرورة، إذا كان ساكنًا أو مجزومًا بالكسر دون غيره، كقول زهير في معلقته[137]:

**ومهما تكن عند امرئ من خليقة**

**وإن خالها تخفى على الناس تُعلمِ**

وقول امرئ القيس: في معلقته[138]:

**وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيهم**

**يقولون لا تهلك أسى وتجملِ**

وفي نظر الباحث أن الكسرة ليست أخف من الفتحة بل الفتحة تعد أخف الحركات عند الدارسين قديمًا وحديثاً؛ ولكن لطبيعة نطقها الذي يكون فيه الفم ضيقًا جدًا مع جر الشدقين إلى الأسفل يجعل الكسرة خفية، بعكس الضمة التي يحتاج فيها إلى ضم الشفتين واستدارتهما، والفتحة التي يجب فيها فتح الفم.

وإذا كانت الكسرة هي الأصل للتخلص من التقاء الساكنين وعرف أن ذلك لا يخلو من المناسبة الصوتية مع السكون فليست الحركة الوحيدة؛ إذ قد تكون الضمةَ أو الفتحةَ، فمما يحقق التناسب الصوتي في التخلص من التقاء الساكنين التحريك بالضم وذلك إذا سُبق الساكن الأول بضمة أو لحقته ضمة، أو وقع بين ضمتين، أو كان الساكن الأول واوًا أو ميمًا، فمثال ما ضم لمناسبة الضمة قبله وبعده[139]: في قراءة القراء غير حمزة وعاصم ويعقوب، بضم اللام [140]، لقوله تعالى: **(قُلُ ادعوا)** [الأعراف: 195، والإسراء:56، 110، وسبأ:22][141]()، و**(قلُ انظروا)** [يونس:101], ومثال ما ضم الساكن الأول فيه لمناسبة المضموم بعده ضم النون في قراءة قوله تعالى: **(فمنُ اضطر)** [البقرة: 173] و**(أنُ اعبدوا)** و**(أنُ احكم)** [المائدة:49]، **(ولكنُ انظر)** [الأعراف:143], **(وأنُ اشكر)**[لقمان:12، 14]، و**(أنُ اغدوا)** [القلم:22]، وضم الدال في: **(ولقدُ استهزئ)** [الأنعام: 10والرعد: 32، والأنبياء:41]، والتاء في: **(وقالتُ اخرج)**[يوسف:31] [142] .

فقد ضم القراءُ غيرَ عاصم وحمزة وأبي عمرو ويعقوب في ذلك كله [143]. والضم في هذه الأمثلة –وفق رأي مكي بن أبي طالب–هو الاختيار؛ لأن عليه أكثر القراء[144]، وقد علل سيبويه لقراءة: **(قلُ انظروا ماذا في السموات والأرض)** [يونس:101] قائلاً: "ضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء. وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه في الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، يعني ألفات الوصل... وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة. فمن ذلك قوله عز وجل: **(وقالتُ اخرج عليهن)** ... ومنه: **(أوُ انقص منه قليلاً)**"[145]. فالقياس عند سيبويه على أصل النطق في هذه الكلمات عندما تنطق ابتداء بألف الوصل. وقد علل معظم الدارسين أن الضمة للإتباع ولمناسبة الضمة بعدها[146] أو قبلها[147] .

ولا شك أن التخلص من التقاء الساكنين في هذه النماذج –بالضم دون الكسر–كان لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة ولتناسب الضمة الضمة [148]، فوظيفته صوتية صِرْفَة وهي تحقيق التناسب الصوتي.

وقد فرَّق بعض القدماء بين الواو التي للجماعة مثل: **ﭽ ﭑ ﭒ ﭽ** [البقرة:16], وبين واو الحرف كـ (أو– ولو) [149]، مثل: **ﭽ ﭖ ﭗ ﭽ** [النساء:66], وكذلك **ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ** [الإسراء:110] و**ﭽ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ** [التوبة:42]، و**ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭽ** [الجن:16].

وفي نظر الباحث أن موضوع تحريك الواو بالضم لا يتعلق بمناسبة ما قبله أو ما بعده فحسب، بل يضاف إلى ذلك طبيعة هذا الصوت نفسه؛ إذ لا بد من ضم الشفتين واستدارتهما عند نطقه؛ فإذا كان ساكنًا فمن الأنسب صوتيًا تحريكه بالضم، ولا فرق بين واو الجماعة في **ﭽ ﭑ ﭒ ﭽ** [البقرة:16] و **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭽ** [البقرة:237] الذي يعدونه اسمًا، وبين واو الحرف مثل: (أو) و(لو)؛ إذ هما من الناحية النطقية (الفونولوجية) سواء؛ لذلك كانت حركة الضمة للمناسبة الصوتية، وقد برهنت الدراسات الحديثة على أن المتكلم يسعى إلى التيسير عن طريق الاقتصاد في الجهد العضلي فيميل متعمدًا أو بطريقة لا شعورية إلى الانسجام بين الحركات[150].

أما الميم فهو صوت شفوي تنطبق معه الشفتان تمام الانطباق[151]، وقد أوثرت معه الضمة في التخلص من التقاء الساكنين –من وجهة نظر الدكتور إبراهيم أنيس–كما أوثرت مع الواو لما بينهما من صورة التشابه عند النطق؛ فالنطق بالميم يستلزم مساهمة الشفتين بصورة تشبه مساهمتها في نطق الضم بالواو[152]، ويعمم بعض الدارسين إيثار الأصوات الشفوية الميم والفاء والباء لصوت الضمة على غيرها؛ لأن هذه الأصوات يصاحبها ضم الشفتين عند نطقها [153].

وكما كان التخلص من الساكنين بالكسرة والضمة فقد يكون بالفتحة، وقد علل سيبويه للفتحة بأنها أخف عليهم خاصة مع (ال)؛ لأنها تدخل في كل اسم، لذلك كانت هي الحركة المناسبة للحروف الحلقية والحنجرية والطبقية التي جمعها السلف تحت عنوان "الحلقية"[154]، وعلل الدكتور عبده الراجحي بما سماه التفسير العلمي لهذه الظاهرة بأن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من الحركات أكثرها اتساعًا وهي الفتحة[155]. فالمناسبة هنا هي طلب الخفة ممثلة بالفتحة، والخفة هي المطلب الرئيس والهدف الأساس من التخلص من التقاء الساكنين.

مما سبق يتضح أن حركات التخلص من التقاء الساكنين سواء كانت الكسرة أو الضمة أو الفتحة حركة صوتية صِرفة, الغرض منها المناسبة الصوتية إما للساكن الذي حرَّكته, وإما لما قبلها أو لما بعدها, أو لهما معاً, ولا أدل على ذلك من تحريك الساكن الأول بالكسر إن كان الساكن نفسه ياء مثل: (اخشَيِ اللهَ) في مخاطبة الأنثى، أو كان قبله أو بعده مكسور مثل: (مِنِ ابنِك)، (مِنِ امرِئ)، و(قالتِ اضرِب)، وتحريك الساكن الأول بالضمة إن كان واوًا، مثل: **(اخشَوُا الله)** أو كان ما قبله أو بعده مضمومًا، مثل: **(قُلُ ادعوا)** و**(قالتُ اخرُج)**.

**ثانياً: حركة النقل:**

ويُقصد بها نقل حركة الهمزة من أول الكلمة إلى الحرف الساكن قبلها فيتحرك بحركتها[156]، نحو قراءة قوله تعالى: **چ ٱ ب بچ** [المؤمنون: 1] بفتح دال(قَدَ)، وقراءة قوله تعالى: **چ ٹ ٹچ** [القصص: 7] بفتح نون (أنَ) بنقل حركة الهمزة الفتحة إليه. وقراءة ورش قوله تعالى: **چ ٹ ٹ ٹ ۀ ہ ہ ہ ہچ** [الحج: ٧٠] بفتح ميم (تعلمَ) الساكنة بنقل حركة الهمزة (الفتحة) إليها واسقاط الهمزة من النطق فتنطق (ألم تعلمَ انَّ)[157]. وهذا النقل قراءة ورش, في حالة الوصل والوقف, وقراءة حمزة في حالة الوقف [158].وأمثلة حركة النقل قليلة الورود في العربية والقرآن الكريم.

**ثالثاً: حركة الحكاية:**

يُقصد بالحكاية –هنا– حكاية اللفظ المسموع سابقاً بصورته الشكلية والإعرابية دون مراعاة للموضع الإعرابي الذي يتم توظيفه فيه, والإبقاء على تلك الهيئة كما سُمِعت, حتى لو تعارضت الصورة المحكية مع الحالة الإعرابية. أي أن حركة الحكاية هي الحركة التي تكون على آخر الاسم المحكي كما سُمِع لا بحسب موقعه الإعرابي[159] .

ففي باب الحكاية بـ(مَن) يؤتى بالاسم بعد (مَن) على إعرابه الذي ورد في الجملة المُستفهَم عنه فيها، "فهذا

سبيل كل اسم علم مُستفهَم عنه أن تحكيه كما قال المُخبِر"[160]. والحكاية لغة أهل الحجاز, فهم يقولون: – إذا قال الرجل: رأيت زيداً– من زيداً؟, وإذا قال: مررت بزيدٍ. قالوا: من زيدٍ؟, وإذا قال: هذا زيدٌ. قالوا: من زيدٌ؟[161].

فإعراب (مَن زيداً ؟) في جواب مَن قال رأيت زيداً, من: مبتدأ, وزيداً: منصوب على الحكاية وهو يسدّ مسدّ خبر المبتدأ, والمعنى: من الذي قلت فيه رأيت زيداً.

أما بنو تميم فيعرِبون (زيد) حسب موقعه الإعرابي لا بحسب نطق المتكلم له. فهم يقولون في كل ذلك: من زيدٌ؟ [162].

والإعراب على الحكاية لا يكون في الاستفهام بـ(مَن) وحدها, وإنما يكون في مواضع أخرى, منها الاستفهام بأي, كقول القائل: أي كتاباً؟ بعد سماعه من يقول: قرأت كتاباً[163]. .

ويأتي مع غير الاستفهام فقد نقل سيبويه قول بعض العرب: دعنا من تمرتان. على الحكاية لقولهم: ما عندنا تمرتان, وسأل أعرابي رجلاً : أليس قرشياً, فرد عليه: ليس بقرشياً[164]. وقد أجاز يونس بن حبيب حكاية سائر المعارف قياساً على العلم[165] .

وفائدة الحكاية على لغة أهل الحجاز أن السامع لهذا الكلام قد لا يكون سمع الكلام الأول, فأراد المتكلم أن ينبهه على أن هناك كلاماً متقدماً هذا جوابه وإعرابه, "فمزية الحكاية أنها تحمل الذهن سريعاً إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومكرر لداعٍ بلاغي, والذي يدلُّ على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابية معينة" [166].

ويحدد المبرد(285هـ) الغاية التي من أجلها يترخص في علامات الإعراب في هذا الموضع بقوله: "وإنما حكيت ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه, ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه"[167]. هذا بالإضافة إلى ما تحققه الحكاية من مناسبة صوتية بين الكلام السابق واللاحق.

**نتائج البحث وتوصياته:**

- بيّن البحث أهمية حركات المشاكلة الصوتية وقوتها، وأنها لا تقل أهمية وقوّة عن حركتي الإعراب والبناء؛ بل إنها قد تزحزحهما عن موقعهما؛ لتحل محلهما متى أُمِن اللبْس؛ لغرض المشاكلة الصوتية.
- ظاهرة الجر على الجوار كثيرة الورود في أفصح الكلام وأسمى البيان وهو القرآن الكريم وقراءاته, وتؤيدها الشواهد الكثيرة شعرًا ونثرًا؛ وهذا يؤكد ثبوتها وفصاحتها ولا حجة لمن أنكرها أو ردها.
- أكد البحث على صحة التفسير الصوتي لظاهرة (الجر على الجوار) في ضوء نظرية القرائن اللغوية والمشاكلة الصوتية؛ حيث يتم طرح العلامة الإعرابية في باب (الجر على الجوار) متى أُمِن اللبس.
- لا يتفق الباحث مع القول بـ(الرفع على الجوار)؛ لقلة شواهده وندرتها، ويمكن تخريج تلك الشواهد في ضوء المشاكلة الصوتية أي أن ما حدث هو تأثير صوتي، ولا حاجة للقول بـ(الرفع على الجوار)؛ ولأن الرفع على الجوار أمر مرتبط بالنحو وهو مالم يتفق معه البحث.

- يؤكِّد البحث على أنَّ حركات (الإتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين والنقل والحكاية) حركات صوتية صِرفة غرضها المشاكلة الصوتية لما يجاورها من أصوات.
- يرى الباحث إمكانية تقسيم الحركات في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام: حركة إعرابية، وحركة بنائية، وحركة صوتية تتمثل في: حركات (الجوار والإتباع, والمناسبة, والتخلص من التقاء الساكنين, والنقل, والحكاية).
- يوصي البحث بضرورة الاهتمام بالدراسات التي تنظر إلى اللغة كبنية متكاملة تشمل المستويات اللغوية كلها, وتدرس تداخل المستويات اللغوية وتأثير بعضها في بعض.

## قائمة المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم.

[1] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي, تحـ: أنس مهرة, دار الكتب العلمية، لبنان، ط1, 1419هـ- 1999م.

[2] أثر التناسب الصوتي في الإعراب, د. إبراهيم جميل محمد, مكتبة المتنبي, الدمام, المملكة العربية السعودية, ط1, 1426هـ-2005م.

[3] أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.

[4] إحياء النحو, إبراهيم مصطفى, مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة, ط2, 1413هـ - 1992م.

[5] ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1998م.

[6] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم, أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى, دار إحياء التراث العربي, بيروت, د.ط, د.ت.

[7] الأشباه والنظائر في النحو, أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, 1407هـ - 1987م.

[8] الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر, د.ط, د.ت.

[9] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي, دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.

[10]إعراب القرآن, إبراهيم بن السري الزجاج, تحـ: إبراهيم الأبياري, دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري, القاهرة, ودار الكتاب اللبناني, بيروت, د.ط, د.ت.

[11]إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحـ: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ- 1985م.

[12] إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

[13]الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري, تحـ: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د.ت.

[14]البرهان في علوم القرآن, أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي, تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم, مكتبة دار التراث, القاهرة, د.ط, د.ت.

[15]البيان في روائع القرآن, د. تمام حسان, عالم الكتب, القاهرة, ط1, 1413هـ - 1993م.

[16]تاريخ القرآن وغرائب رسمه، محمد طاهر الكردي، مطبعة الفتح الوطنية، جدة، السعودية، د.ط، 1365هـ -1946م.

[17]التبيان في إعراب القرآن، تحـ: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه, د.ط, د.ت.

[18]تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي, تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1431هـ- 1993م.

[19]التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، نبال نبيل نزّال، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م.

[20]التيسير في القراءات السبع, عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني تـ(444هـ), تحـ: أوتو تريزل, دار الكتاب العربي – بيروت, ط2، 1404هـ- 1984م.

[21]جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن أبو جعفر الطبري, تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي, دار هجر, ط1، 1422هـ - 2001م.

[22]الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي, تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, دار الكتب المصرية – القاهرة, ط2، 1384هـ - 1964م.

[23]حاشية الخضري على شرح ابن عقيل, محمد بن محمد الخضري, تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت, ط1, 1424هـ- 2003م.

[24]حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي, المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي, القاضي شهاب الدين الخفاجي, دار صادر, بيروت, د.ط, د.ت.

[25]حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحـ: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1418هـ-1997م.

[26]الحجة في القراءات السبع، تحـ: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م.

[27]الحمل على الجوار في القرآن الكريم, د. عبدالفتاح الحموز, مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 1405هـ-1985م.

[28]خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبدالقادر بن عمر البغدادي, ت: عبدالسلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط4, 1418هـ- 1997م.

[29]الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني, تحـ: محمد على النجار, المكتبة العلمية, القاهرة , د.ط, د.ت.

[30]الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي تـ(756هـ), تحـ: الدكتور أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق, د.ط, د.ت.

[31]دراسات في اللسانيات العربية, د. عبدالحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان, ط1، 1425هـ-2004م.

[32]ديوان الأخطل, تحـ: مهدي محمد ناصر الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, ط2, 1414هـ - 1994م.

[33]ديوان الأدب, أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي, تحـ: د. أحمد مختار عمر, مراجعة: د. إبراهيم أنيس, منشورات مجمع اللغة العربية, القاهرة, د.ط, 2003م.

[34]ديوان الحطيئة, تحـ: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1426هـ-2005م.

[35]ديوان العجاج, رواية الأصمعي, تحـ: عبدالحفيظ السطلي, مكتبة أطلس, دمشق, د.ت.

[36]ديوان الفرزدق, تحـ: علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1407هـ-1987م.

[37]ديوان الهذليين, دار الكتب المصرية, القاهرة, ط2, 1995م.

[38]ديوان امرئ القيس, تحـ: عبد الرحمن المصطاوي, دار المعرفة، بيروت, ط2, 1425هـ - 2004م.

[39]ديوان رؤبة بن العجاج, ت: وليم بن الورد البروسي, دار ابن قتيبة, الكويت, د.ط, د.ت.

[40]ديوان زهير بن أبي سلمى, تحـ: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1426هـ-2005م.

[41]روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين السيد محمود الألوسي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, د.ط, د.ت.
[42]شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي, تحـ: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ-1990م.
[43] شرح التصريح على التوضيح, خالد بن عبدالله الأزهري, تحـ: محمد باسل عيون السّود, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1421هـ-2000م.
[44]شرح الرضى على الكافية, رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت: د.يوسف حسن عمر, منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, ط2, 1996م.
[45]شرح الكافية الشافية, أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك, تحـ: د. عبدالمنعم الجوهري, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط1, 1402هـ-1982م.
[46]شرح المفصل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش, إدارة الطباعة المنيرية, مصر, د.ط, د.ت.
[47]شرح شافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي, تحـ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد, دار الكتب العلمية, بيروت, د.ط, د.ت.
[48]شرح شذور الذهب, أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري, تحـ: محمد محي الدين عبدالحميد, دار العلم والثقافة, مصر, د.ط, د. ت.
[49]شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي, تحـ: أحمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1429هـ-2008م.
[50]شواذ القراءات, محمد بن أبي نصر الكرماني, ت: شمران العجلي, مؤسسة البلاغ, بيروت, د.ت.
[51]ضرورة الشعر أبو سعيد السيرافي, تحـ: د. رمضان عبدالتواب, دار النهضة العربية, بيروت, ط1, 1405هـ-1985م.
[52]ظاهرة التخفيف في النحو العربي, د. أحمد عفيفي, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, ط1, 1417هـ-1996م.
[53]ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية, د. فهمي حسن النمر, دار الثقافة, القاهرة, 1985م.
[54]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث, د. محمد حماسة عبداللطيف, مطبوعات جامعة الكويت, 1984م.
[55]فقه اللغة في الكتب العربية, د. عبده الراجحي, دار النهضة العربية, بيروت, 1997م.
[56]في الإعراب ومشكلاته، د.أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد46، 1400هـ- 1980م.
[57]في اللهجات العربية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط, د.ت.
[58]القرينة الصوتية في النحو العربي دراسة نظرية تطبيقية، د. عبدالله الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1434هـ-2013م.
[59]كتاب السبعة في القراءات, أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد, تحـ: د. شوقي ضيف, دار المعارف, مصر, 1972م.
[60]الكتاب, سيبويه، أبي بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر, تحـ: عبدالسلام هارون, عالم الكتب, ط3, 1403هـ- 1983م.
[61]الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري, تحـ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون, مكتبة العبيكان, ط1, 1418هـ- 1998م.
[62]الكشف عن وجوه القراءات السبع, وعللها وحججها, أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي, تحـ: د, محي الدين رمضان, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, 1394هـ-1974م.
[63]لسان العرب, ابن منظور, ت: نخبة من الأساتذة المتخصصين, دار الحديث, القاهرة, 1423هـ-2003م.

[64]اللغة العربية معناها ومبناها, د. تمام حسان, دار الثقافة, الدار البيضاء, 1994م.
[65]اللهجات العربية في التراث, د. أحمد علم الدين الجندي, الدار العربية للكتاب, لبنان, 1983م.
[66]اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1996م.
[67] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط11، 2000م.
[68]مجمع الأمثال, أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني, تحـ: محمد محي الدين عبدالحميد, دار القلم, بيروت, د.ت.
[69]المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني, تحـ: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف, مصر, 1415هـ-1994م.
[70]المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي, تحـ: عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية – بيروت, ط, 1422هـ.
[71]مختصر في شواذ القراءات مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
[72]معانى القرآن للأخفش, أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط, تحـ: الدكتورة هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط1، 1411هـ - 1990م.
[73]معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحـ: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.
[74]معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء, عالم الكتب, بيروت, ط3, 1403هـ- 1983م.
[75]المعجم المفصل في النحو العربي, د. عزيزة فوّال بابستي, دار الكتب العلميّة, ط 1, 1413هـ.
[76]مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب, أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري, تحـ: د. عبداللطيف محمد الخطيب, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, ط1, 1421هـ-2000م.
[77]مفاتيح الغيب، المشتهر بالتفسير الكبير, فخر الدين محمد بن عمر الرازي, دار الفكر, بيروت, ط1، 1401هـ-1981م.
[78]المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد, ت: محمد عبدالخالق عظيمة, لجنة إحياء التراث الإسلامي, وزارة الأوقاف, مصر, ط3, 1415هـ-1994م.
[79]من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
[80]موسيقى اللغة, د. رجب عبدالجواد إبراهيم, مكتبة زهراء الشرق, القاهرة, ط1, 2003م.
[81]النحو العربي نقد وبناء, د. إبراهيم السامرائي, دار عمار, عمان, ط1, 1418هـ- 1997م.
[82]النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
[83]النحو الوافي، د. عباس حسن, دار المعارف، القاهرة، ط3, د.ت.
[84]النشر في القراءات العشر, أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري, تحـ: علي محمد الضباع, دار الكتب العلمية, بيروت, د.ط, د.ت.
[85]همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي, تحـ: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر، د.ت.

## الهوامش والإحالات:

[i]1- ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث, د. محمد حماسة عبداللطيف, مطبوعات جامعة الكويت, 1984م, ص345.

2- ينظر: دراسات في اللسانيات العربية, د. عبدالحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان, ط1، 1425هـ-2004م, ص22 وما بعده, وموسيقى اللغة, د. رجب عبدالجواد إبراهيم, مكتبة زهراء الشرق, القاهرة, ط1, 2003م, ص48 وما بعده.

3- ينظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية, د. فهمي حسن النمر, دار الثقافة, القاهرة, 1985م, ص8.

4- أثر التناسب الصوتي في الإعراب, د. إبراهيم جميل محمد, مكتبة المتنبي, الدمام, المملكة العربية السعودية, ط1, 1426هـ-2005م, ص48.

5- ينظر: لسان العرب, ابن منظور, تحـ: نخبة من الأساتذة المتخصصين, دار الحديث, القاهرة, 1423هـ- 2003م, مادة (ج,و,ر)، 257/2.

6- مجمع الأمثال, أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني, ت: محمد محي الدين عبدالحميد, دار القلم, بيروت, د.ت، 109/2.

7- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب, أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري, تحـ: د. عبداللطيف محمد الخطيب, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, ط1, 1421هـ-2000م, 660/6.

8- ينظر: اللهجات العربية في التراث, د. أحمد علم الدين الجندي, الدار العربية للكتاب, لبنان, 1983م, 188/1.

9- ينظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ص8.

10- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحـ: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م، 153/2.

11- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحـ: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ- 1985م، 9/2.

12- ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي, تحـ: أحمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1429هـ-2008م, 328/2.

13- ينظر: الحجة في القراءات السبع، تحـ: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ- 1979م، ص129.

14- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني, تحـ: محمد على النجار, المكتبة العلمية, القاهرة , د.ت، 191/1-193.

15- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،, أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري, تحـ: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د.ت، ص487.

16- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحـ: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1418هـ-1997م، ص223، الهامش.

17- ينظر: النحو الوافي، د. عباس حسن, دار المعارف، القاهرة، ط3 د.ت،431/2، 432، الهامش، و8/3، الهامش.

18-ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية, ص79.

19- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, ص489.

20- ينظر: مفاتيح الغيب، المشتهر بالتفسير الكبير, فخر الدين محمد بن عمر الرازي, دار الفكر, بيروت, ط1، 1401هـ-1981م,165/11.

21- ينظر: مغني اللبيب, 662/6, 663.

31- ينظر: الكتاب, سيبويه، أبي بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر, تحـ: عبدالسلام هارون, عالم الكتب, ط3, 1403هـ- 1983م, 247/1.

32- ينظر: نفسه,436/1.

33- الكتاب، 67/1 .

34- ينظر: مفاتيح الغيب، 164/11.

35- ينظر: شرح الكافية الشافية, أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك, تحـ: د. عبدالمنعم الجوهري, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط1, 1402هـ-1982م, 1166/3-1167، وشرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي, تحـ: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ-1990م، 308/3.

36- ينظر: الأشباه والنظائر، 322/1.

37- حاشية الشهاب على البيضاوي, 220/3،221.

38- ينظر: الخصائص 192/1, وشرح كتاب سيبويه،328/2.

39- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب, 1914/4.

40- ينظر: مغني اللبيب, 665/6.

41- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية, ص15.

42- ينظر: النحو العربي نقد وبناء, د. إبراهيم السامرائي, دار عمار, عمان, ط1, 1418هـ-1997م, ص120.

43- ينظر: كتاب السبعة في القراءات, أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد, تحـ: د. شوقي ضيف, دار المعارف, مصر, 1972م, ص664، 665.

44- ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين السيد محمود الألوسي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, د.ت، 163/19.

45- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها, د. تمام حسان, دار الثقافة, الدار البيضاء, 1994م, ص234.

22- ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن أبو جعفر الطبري, تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي, دار هجر, ط1، 1422هـ - 2001م, 624/13.

23- ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي, تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1431هـ- 1993م, 452/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة4، 1418هـ-1998م، 1918/4.

24-ينظر: مغني اللبيب, 662/6, 663.

25- معاني القرآن للأخفش, أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط, تحـ: الدكتورة هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط1، 1411هـ - 1990م, 1/ 277.

26- ينظر: حجة القراءات، ص223.

27- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، تحـ: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 423/1، وإملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 209/1.

28- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو, أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, 1407هـ - 1987م، 322/1.

29- ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي, المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي, القاضي شهاب الدين الخفاجي, دار صادر, بيروت, د.ت, 220/3،221.

30- ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، 11/2-17.

مصطفى, دار إحياء التراث العربي, بيروت, د.ت, 259/6.

64- ينظر: روح المعاني، 138/27.

65- ديوان امرئ القيس, تحـ: عبد الرحمن المصطاوي, دار المعرفة، بيروت, ط2, 1425هـ - 2004م, ص67.

66- ديوان الأدب, أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي, تحـ: د. أحمد مختار عمر, مراجعة: د. إبراهيم أنيس, منشورات مجمع اللغة العربية, القاهرة, 2003م, 106/1, باب (فَعَل) , وينظر: ديوان الأخطل, تحـ: مهدي محمد ناصر الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, ط2, 1414هـ - 1994م, 326, وفيه: جزى الله فيها الأعورين مذمةً وعبدة ثفر الثورة المتضاجم.

67- ديوان العجاج, رواية الأصمعي, تحـ: عبدالحفيظ السطلي, مكتبة أطلس, دمشق, د.ت, 243/1.

68- ديوان الحطيئة, تحـ: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1426هـ-2005م، ص155.

69- ديوان زهير بن أبي سلمى, تحـ: حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 1426هـ-2005م, ص31.

70- ديوان الفرزدق, تحـ: علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1407هـ-1987م, ص606.

71- ينظر: الأشباه والنظائر, 327/1.

72- ينظر: لسان العرب (ش،ن،ن)، 210/5.

73- دراسات في اللسانيات العربية, ص24.

74- فقه اللغة في الكتب العربية, د. عبده الراجحي, دار النهضة العربية, بيروت, 1997م, ص158.

75- ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 147, 148.

76- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها, ص232, ودراسات في اللسانيات العربية, ص 24, 25.

77- ينظر: نفسه, ص234.

78- نفسه, ص233.

---

46- ينظر: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت, 91, والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري, تحـ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون, مكتبة العبيكان, ط1, 1418هـ- 1998م, 100/4, وتفسير البحر المحيط, 246/6.

47- الكشاف, 100/4.

48- ينظر: تفسير البحر المحيط, 246/6.

49- التبيان في إعراب القرآن, 423/2.

50- نفسه, 711/2.

51- ينظر: تفسير البحر المحيط, 253/5.

52- ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ص 242.

53- ينظر: روح المعاني، 73/6.

54- ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

55- جامع البيان في تأويل آي القرآن، 195/8.

56- ينظر: روح المعاني، 73/6.

57- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي, تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, دار الكتب المصرية - القاهرة, ط2، 1384هـ - 1964م, 92/6.

58- ينظر: التيسير في القراءات السبع, أبو عمر عثمان بن سعيد الداني, دار الكتاب العربي, بيروت, 1404هـ - 1984م, ص207.

59- ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء, عالم الكتب, بيروت, ط3, 1403هـ- 1983م, 123،124/3.

60- ينظر: جامع البيان، 301/22.

61- ينظر: التبيان في إعراب القرآن, 124/2.

62- ينظر: الكشاف، 26/6، 27.

63- ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم, أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن

94- ينظر: المحتسب, 33/2, وشواذ القراءات, محمد بن أبي نصر الكرماني, تحـ: شمران العجلي, مؤسسة البلاغ, بيروت, د.ت, ص293, وإملاء ما من به الرحمن, 59/2, وتفسير البحر المحيط, 146/6.

95- ينظر: المحتسب, 33/2, وشواذ القراءات, ص293, وإملاء ما من به الرحمن, 59/2, وتفسير البحر المحيط, 146/6.

96- ينظر: روح المعاني, 11/16, وشرح المفصل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش, إدارة الطباعة المنيرية, مصر, د.ت, 53/1, والإنصاف في مسائل الخلاف, ص25 وما بعدها.

97- ينظر: في الإعراب ومشكلاته، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد46، 1400هـ- 1980م, ص133.

98- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه , ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج, ت: وليم بن الورد البروسي, دار ابن قتيبة, الكويت, د.ت, ص168, وينسب له أو لأبي النجم في الدرر, 106/1, وشرح التصريح على التوضيح, خالد بن عبدالله الأزهري, تحـ: محمد باسل عيون السّود, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1421هـ-2000م, 63/1 وغيرهما.

99-هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم, وغيرهم , ينظر: كتاب السبعة في القراءات, ص419, والنشر في القراءات العشر, أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري, تحـ: علي محمد الضباع, دار الكتب العلمية, بيروت, د.ت, 321/2.

100- ينظر: شرح شذور الذهب, أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري, تحـ: محمد محي الدين عبدالحميد, دار العلم والثقافة, مصر, د. ت, ص 49، 50, والحجة في القراءات السبع, ص 242 وما

79- شرح الرضى على الكافية, رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحـ: د. يوسف حسن عمر, منشورات جامعة قاريونس, بنغازي, ط2, 1996م, 328/2.

80- إعراب القرآن, إبراهيم بن السري الزجاج, تحـ: إبراهيم الأبياري, دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري, القاهرة, ودار الكتاب اللبناني, بيروت, د.ت, 380/1.

81- ينظر: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، نبال نبيل نزّال، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م, ص99.

82- ينظر: اللهجات العربية في التراث, 188/1.

83- ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم, د. عبدالفتاح الحموز, مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 1405هـ-1985م, ص51.

84- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني, تحـ: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف, مصر, 1415هـ-1994م, 289/2.

85- ضرورة الشعر, أبو سعيد السيرافي, تحـ: د. رمضان عبدالتواب, دار النهضة العربية, بيروت, ط1, 1405هـ-1985م, ص123.

86- ينظر: الأشباه والنظائر, 325/1, والإنصاف في مسائل الخلاف, ص483.

87- ضرورة الشعر, ص123.

88- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, ص483.

89- ينظر: شرح التسهيل, 79/4، 80.

90- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, ص 485.

91- ديوان الهذليين, دار الكتب المصرية, القاهرة, ط2, 1995م, 34/2.

92- ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبدالقادر بن عمر البغدادي, تحـ: عبدالسلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط4, 1418هـ- 1997م, 101/5.

93- ينظر: نفسه, 101/5, 102.

1405هـ-1985م, 212/1, وإملاء ما من به الرحمن, 30/1.

116- المحتسب, 71/1, وينظر: الكشاف, 254/1.

117- ينظر: النشر في القراءات العشر، 11/1، 429، وتاريخ القرآن وغرائب رسمه، محمد طاهر الكردي، مطبعة الفتح الوطنية، جدة، السعودية، د. ط، 1365هـ -1946م، ص116، ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط11، 2000م، ص168، 169.

118- ينظر: تفسير البحر المحيط, 302/1, والنشر في القراءات العشر, 210/2, 211.

119- ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث, ص362.

120- ينظر: شواذ القراءات، ص287.

121- ينظر: المحتسب, 292/1, وشواذ القراءات، ص214، وتفسير البحر المحيط، 47/5.

122- ينظر: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية, ص35, 36.

123- الكتاب, 195/4.

124- اللغة العربية معناها ومبناها, ص273.

125- ينظر: دراسات في اللسانيات العربية, ص17.

126- ينظر: اللغة معناها ومبناها, ص 273, 274, والبيان في روائع القرآن, د. تمام حسان, عالم الكتب, القاهرة, ط1, 1413هـ - 1993م, ص300، 301.

127- ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي, د. أحمد عفيفي, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, ط1, 1417هـ- 1996م, ص165, 166.

128- ينظر: الكتاب لسيبويه، 156/4، 157، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق, ط1، 1394هـ- 1974م في: "باب تفسير أقسام الساكنين"، 277/1.

129- ينظر: الكتاب، 152/4.

130- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 274/1، 275.

بعدها, والكشف عن وجوه القراءات السبع, وعللها وحججها, أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي, تحـ: د, محي الدين رمضان, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, 1394هـ-1974م, 99/2، 100.

101- ينظر: إحياء النحو, إبراهيم مصطفى, مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة, ط2, 1413هـ - 1992م, ص 64.

102- في الإعراب ومشكلاته، ص133.

103- ينظر: نفسه, ص131.

104- شطر لبيت غير معروف قائله. ينظر: الكتاب,146/4, والخصائص,145/2, 141/1, وشرح شافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي, تحـ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد, دار الكتب العلمية, بيروت, د.ت,262/2.

105- ينظر: الخصائص, الهامش,145/2.

106- ينظر: المحتسب,37/1, 46, وتفسير البحر المحيط, 131/1.

107- ينظر: المحتسب, 37/1.

108- ينظر: إملاء ما من به الرحمن, 5/1.

109- ينظر: المحتسب,37/1.

110- ينظر: نفسه, 37/1, 38, والكشاف,113/1.

111- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث,346.

112- المحتسب, (37/1).

113- الخصائص,145/2.

114- ينظر: النشر في القراءات العشر, 210/2, 211, وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي, تحـ: أنس مهرة, دار الكتب العلمية، لبنان، ط1, 1419هـ- 1999م, ص 175، وتفسير البحر المحيط،302/1.

115- ينظر: معاني القرآن وإعرابه,112/1, وإعراب القرآن, أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس, تحـ: د. زهير غازي زاهد, عالم الكتب, بيروت, ط2,

146- ينظر: المحرر الوجيز، 372/5، وتفسير البحر المحيط، 665/1، و515/3، و85/4، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت(756هـ), تحـ: الدكتور أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق, 271/1-273، و241/2، والتحرير والتنوير, 260/29.

147- ينظر: تفسير البحر المحيط، 353/8، والدر المصون، 509/10.

148- ينظر: حجة القراءات، ص122، والكشف، 275/2.

149- ينظر: الكتاب، 155/4.

150- ينظر: في اللهجات العربية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط, د.ت, ص86.

151- ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر, د.ط, د.ت, ص48.

152- ينظر: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص253.

153- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص259.

154- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص261.

155- ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1996م, ص113، 114.

156- ينظر: البرهان في علوم القرآن, أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي, تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم, مكتبة دار التراث, القاهرة, د.ت, 320/1, و المعجم المفصل في النحو العربي, د. عزيزة فوّال بابستي, دار الكتب العلميّة, ط 1, 1413هـ, 462/1.

157- ينظر: النشر في القراءات العشر،23/1، 408، وإتحاف فضلاء البشر، ص83، والبرهان في علوم القرآن،320/1، وهمع الهوامع في شرح جمع

131- ينظر: الكتاب، 154/4.

132- ينظر: إعراب القرآن، للنحاس، 148/1، والكشف ، 274/1، 275، وإملاء ما من به الرحمن، 76/1، 186، 263، وأحكام القرآن، للقرطبي، 34/3، والدر المصون، 2/ 238، 241، والتحرير والتنوير، 220/13.

133- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ت(542هـ), تحـ: عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية – بيروت, ط, 1422هـ, 202/2.

134- ينظر: الكتاب، 154/4-155.

135- ينظر: نفسه، 216/4.

136- القرينة الصوتية في النحو العربي دراسة نظرية تطبيقية، د. عبدالله الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1434هـ-2013م، ص115-117.

137- ديوان زهير بن أبي سلمى، ص70.

138- ديوان امرئ القيس, ص24.

139- ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص123.

140- ينظر: النشر في القراءات العشر، 225/2.

141- ينظر: إتحاف فضلاء البشر، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء ت(1117هـ), تحـ: أنس مهرة, دار الكتب العلمية – لبنان, ط3، 2006م - 1427هـ, ص294، 359، 362، 460.

142- ينظر: التيسير في القراءات السبع, عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت(444هـ), تحـ: أوتو تريزل, دار الكتاب العربي – بيروت, ط2، 1404هـ- 1984م، ص78، والنشر في القراءات العشر، 225/2.

143- ينظر: التيسير في القراءات السبع، 78، والنشر في القراءات العشر، 225/2.

144- ينظر: الكشف، 275/2.

145- الكتاب، 152/4، 153.

الجوامع، جلال الدين السيوطي, تحـ: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر، د.ت, 78/1.

158- ينظر: النشر في القراءات العشر 23/1، 409.

159- ينظر: الكتاب, 408/2, 424, والمقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد, تحـ: محمد عبدالخالق عظيمة, لجنة إحياء التراث الإسلامي, وزارة الأوقاف, مصر, ط3, 1415هـ- 1994م, 308/2, وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل, محمد بن محمد الخضري, تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت, ط1, 1424هـ- 2003م, 791/2.

160- المقتضب, 308/2.

161- ينظر: الكتاب, 413/2.

162- ينظر: نفسه, 413/2.

163- ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل,791/2.

164- ينظر: نفسه, 413/2.

165- ينظر: المقتضب, 308/2.

166- النحو الوافي, الهامش، 31/1.

167- المقتضب, 308/2.